جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : مالية مؤسسة

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات نيل شهادة الليسانس أكاديمي

بعنوان :

دراسة التدفقات النقدية والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة البنك الخارجي

من إعداد الطلبة:

- **حامدي محمد شرف الدين**
- **تواتي محمد**
- **زيدي أيوب**

تحت إشراف الأستاذ :

كحلة بوبكر

السنة الجامعية 2019/2018

الشكرات

قال تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم

(لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم الآية(07)

نشكر الله تعالى الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة والذي كان عوناً لنا من أول مشوارنا في هذه الحياة

كما لا يسعنا إلا تقديم الشكر الخالص لكل من ساهم من قريب أو من بعيد ولكل الأساتذة

كما نشكر أستاذنا الفاضل "كحلة بوبكر" وذلك من خلال مساعدته لنا كما أنه لم يبخل علينا مما آتاه الله من فضله ، كذا معاملته الحسنة طيلة إعدادنا للتقرير التربص ، فجزاه الله خيراً وأعانه سائلين المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته

كما لا ننسى إدارة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي على العمل الذي قدمه نسأل الله أن يوفقهم إلى ما فيه خير .

إهداء

إلى كل من ارتحل كادحا لينير الدرب لأبنائه إلى أبي العزيز رحمه الله سبحانه وتعالى وتقبله في فسيح جناته .

إلى من اعتصرت قلبها لننمو إلى أمي العزيزة أطال في عمرها .

إلى أصدقائي الأعزاء من قريب أو من بعيد . إلى من سهر معي الليالي إلى من سهرني الليالي .

إلى من شاركني حلوة الحياة ومرها إلى كل من ساهم معي في هذا العمل إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع .

زيدي أيوب

الإهداء

إلى أبي العزيز الذي يناضل من أجلي وتحمل عبئ الحياة وكان سندا لي في حياتي إلى أمي العزيزة التي سهرت من أجلنا وجاعت من اجل أن تطعمنا وعطشت من أجل روانا والتي لا تكافئ إلا أجرها من عند الله

وإلى كل العلماء الذين تعلمت على أيديهم خلال رحلت حياتي سواء معهم مباشرة أو عن طريق علومهم وإلى كل من ساهم في هذا العمل ليكون نورا بإذن الله سبحانه وتعالى في طريق النجاح

حامدي محمد شرف الدين

الإهداء

إلى الأب الغالي الذي ناضل من اجلي ولأجل أن أصل إلى هذا اليوم إليك أبي العزيز "**عبد المالك تواتي**" إلى الأم العزيزة التي سهرت من أجلي الليالي إليك أمي الغالية "**فطيمة**" إلى الأخوة والأخوات ،إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا إلى لذي ساندني كثير إلى كل طلبة علوم المالية والمحاسبية فرع مالية المؤسسة الدفعة الأولى 2018-2019 .

إلى كل من يحمل مشعل العلم لينير الدرب لغيره والى كل الأصدقاء دون استثناء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع .

تواتي محمد

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
01	**حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية**	13
02	**حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية**	13
03	**العناصر المكونة للميزانية**	16
	الفصل الثاني	
04	**كشف الأموال المودع في الحساب الجاري البنكي لدى الزبون**	06
05	**نموذج شيك بنكي مضمون او مؤشر من طرف البنك**	08
06	**تسليم الشيكات والأوراق**	09

فهرس المحتويات

التشكرات

إهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

فهرس المحتويات

المقدمة..... أ

الفصل الأول: التدفقات النقدية والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: :التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول:ماهية التدفقات النقدية 01

المطلب الثاني:الإدارة النقدية..... 04

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية..... 07

المبحث الثاني: :التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: الإطار النظري للتوازن المالي..... 09

المطلب الثاني : القواعد الواجب مراعاتها في التوازن المالي 11

المطلب الثالث: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية 14

الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة البنك الجزائري الخارجي BEA

المبحث الأول: نظرة عامة حول عينة الدراسة

المطلب الأول: نشأة وكالة بنك الجزائر الخارجي..... 19

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الجزائر الخارجي..... 20

المبحث الثاني: دراسة التدفقات النقديةو التوازن المالي

المطلب الأول :دراسة التدفقات النقدية إلى التموين البنكي 20

المطلب الثاني :التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادي .....

الخاتمة 30
قائمة المراجع 32

مقدمة

يعد كل من التدفقات النقدية والتوازن المالي في عصرنا المعاصر شرطان أساسيان في المؤسسة الاقتصادية وذلك إلى أهميتها البالغة في الجانب المالي حيث يعد الأول العنصر الأساسي في عملية تحليل المبادلات عبر القوائم المالية للمؤسسة والتي تدرس بدقة هذه العملية وذلك بهدف معرفة وضعية المؤسسة (عجز ، فائض، توازن) .

أما التوازن المالي فيعتبر شرطا لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنه ففي السابق كانت تتم هذه العملية عن طريق موازنة الإيرادات بالتدفقات أما في وقتنا الحالي فقد تغيرت ودخلت فيها أفق جديدة وأصبحت أكثر تفصيلاً

يمكن القول أن التوازن المالي هو عبارة عن خطة مسبقة لضبط التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية وذلك من توقع المدفوعات والمقبوضات ، ومن خلال ذلك يتعين وضع توقعات لكل من (الاستثمارات ، فائض ، عجز ، المقبوضات المنتظرة والمدفوعات المتوقعة) ، وتكون التدفقات النقدية في الأخير هي الفيصل في تحديد هذا التوازن (إما عجز أو فائض أو توازن)

ومما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية : ما هو دور التدفقات النقدية والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

وللإحكام بكافة جوانب دراسته وجب علينا تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هي التدفقات النقدية ؟ وما أهمية تطبيق السياسة النقدية ؟
2. ما هي قائمة التدفقات النقدية ؟ وأين يكمن دورها في اتخاذ القرارات ؟
3. ما مدى أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟ وفيما يتمثل الهيكل المالي في المؤسسة ؟

أسباب اختيارنا هذا الموضوع

لم نختر هذا الموضوع بل تم اختياره لنا من قبل قسم المالية المؤسسة المنطوين تحته ، ولكن يمكننا أن نبرز أهميته فيما يلي :

1. أهمية البالغة للموضوع للمؤسسات الاقتصادية وخصوصاً لما تعانيه بلادنا في الوقت الحالي.

2. إظهار الأدوات المتبعة في الحصول على احتياجات المؤسسة وضمان استمرارها.
3. منفعة الدولة الجزائية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال دراسة وضعية المؤسسات في إظهار التدفقات المالية والغرض من ذلك تمكن الإدارة المالية من الوقف على الوضع المالي وتحقيق التوازن المالي الذي هو بدوره يعد من أهم عناصر استمرار وتنافسية المؤسسة الاقتصادية

أهداف البحث :

1. اتخاذ قرارات السليمة بعد إخفاق التنبؤات الأولية
2. تطبيق المؤسسات هذه الأسس بكل احترافية
3. عدم لجوء المؤسسات الجزائرية إلى كثرة الديون خصوصاً الخارجية الأمر الذي يؤثر على التوازن المالي لها .

منهج البحث :

يندرج بحثنا هذا في إطار الأسلوب الوضعي التحليلي لفهم جوهر الموضوع الإلمام بإبعاده بصفة دقيقة .

صعوبات البحث

وتكمن في الوضع الغير مستقر في البلاد الذي أدى إلى تذبذب وتوقف في الدراسة لعدة اعتبارات ، وبعد الرجوع النسبي للدراسة كانت الحالة النفسية منهارة رغم ذلك تداركنا الأمر .

الفصل الأول :

دراسة التدفقات النقدية والتوازن المالي

المبحث الأول: التدفقات النقدية في المؤسسة الاقتصادية

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية من خلال فهم ماهية التدفقات النقدية في المطلب الأول ، ثم الإدارة النقدية في المطلب الثاني ومن ثم معرفة قائمة التدفقات النقدية في المطلب الثالث

المطلب الأول: ماهية التدفقات النقدية

أولا تعريف التدفقات النقدية :

تعرف التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) ، والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجاري) ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدى إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة .

تظهر القائمة حركة التدفقات النقدية فقط ولا تظهر فيها المعاملات التي لا تنتج عنها تدفقات نقدية

ويعرف التدفق النقدي كزيادة أو نقص في النقدية أو في البنود شبه النقدية (النقدية وما في حكمها) وهى الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتا يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة دون إنذار ولا يتجاوز تاريخ استحقاقها الثلاثة أشهر من وقت الشراء وتخصم منها المبالغ المقدمة من البنوك المستحقة السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ السلف ، ونظراً لأن المقبوضات تمثل مبالغ داخلة إلى المنشأة فتعتبر " تدفقات نقدية داخلة " كما يطلق على المدفوعات تعبير " تدفقات نقدية خارجة " لأنها تمثل مبالغ خارجة من المنشأة .[1]

- **ثانيا السيولة والربحية .**

تسعى الإدارة المالية إلى الموائمة بين السيولة والربح والموازنة بينهما ، كون الزيادة أو النقصان في أحدهما يؤثر تأثيرا عكسيا على الأخر ، لذلك وجب فهم كل من السيولة والربحية وهذا ما سيتم التطرق إليه

- **مفهوم السيولة**

[1] حجازي محمد ، قوائم التدفقات النقدية ، الإطار الفكري والتطبيق العملي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998، ص17

هي توفير الأموال الكافية لاحتياجات المؤسسة في كافة الأوقات والقدرة على السداد الالتزامات التي عليها ، كما عرفت على أنها سرعة تحويل الموجودات إلى نقد من دون أن تتعرض إلى أي خسائر وفي ظل من التأكد في الحصول على النقد[1]

- **الربحية**

يتطلب هدف الربح في الاداراة المالية ترتيب وتنظيم مصادر واستخداما الأموال بالطريقة التي تمكن من الحصول على شبه عائد على الأموال المستثمرة لا يقل عن شبه العائد الذي يمكن تحقيقه من الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من الخطر [2]

ثالثا: الإنفاق الرأسمالي وتحديد التدفقات النقدية

✓ **مفهوم الإنفاق الرأسمالي :**

تعريف الأول: المقصود بالإنفاق الرأسمالي هو استثمار الأصول التي تستخدمها المؤسسة لمدة طويلة ، على الرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يحدث في الفترة الحالية ،إلا أن المكاسب التي تحققها والآثار المرتكبة تستمر لفترة طويلة [3]

تعريف الثاني: هو استثمار الأموال في الأصول وتستخدمها المؤسسة لفترات زمنية طويلة ، ومن ثم فالبر غم من أن الإنفاق قد يحدث في الفترة الحالية إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المترتبة عنه تستمر لفترات زمنية طويلة أيضا وهذا هو ما يميز الإنفاق الرأسمالي عن الإنفاق الجاري . فرغم أن كليهما يمثل استثمارا للأموال إلا أن الإنفاق التشغيلي تقتصر آثاره على الفترة الحاضرة ولا يمتد لسواها [4]

✓ **تحديد التدفقات النقدية المناسبة:**

هناك التدفق النقدي الخارج الإضافي كما أن هناك تدفقات النقدية الداخلة الناتجة من هذا الإنفاق المقترح ، وتكمن عناصر التدفقات النقدية الرئيسية هي [5]

[1] تانيا قادر عبد الرحمن ، أنوار ضياء عبد الكريم ، غازي عبد العزيز ، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف (دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات ألأثاث المنزلي)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، المجلد 01 العدد 02 ، 2006م ، ص 55

[2] عدنان هاشم السمرائي ، الإدارة المالية (المدخل الكمي) ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، 1997، ص88

[3] عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص ، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر 2004م، ص43

[4] جميل احمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار انه لنهضة العربية ، بيروت ، ص197-189

[5]مؤيد عبد الرحمن الدوري حسين محمد سلامة ، أساسيات الإدارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الأردن ، 2013م ، ص286

1. الاستثمار المبدئي
2. التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة .
3. التدفق النقدي المتبقي

1-الاستثمار المبدئي

الاستثمار المبدئي هو التدفق النقدي الخارج عند حدوث الإنفاق الرأسمالي ويحدث عند الزمن صفر ، ويحسب الاستثمار المبدئي بخصم كل التدفقات النقدية الداخلة عند الزمن صفر من كل التدفقات النقدية الخارجة ، كما موضح أدناه التكلفة المبدئية للأصل الجديد [1]

تكلفة المبدئية للأصل الجديد =تكلفة الأصل الجديد + تكلفة التركيب

التدفق الناتج من بيع الأصل القديم بعد خصم الضريبة = المبلغ الناتج بيع الأصل القديم –+ الضريبة على بيع الأصل القديم

2-التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

وهذا النوع من التدفقات يقدر سنويا وهي تقتصر على التدفقات التفاضلية أو الإضافية أي المرتبطة بتنفيذ الاقتراح الاستثماري فقط . وكما سبق أن الأساس في تقدير هذه التدفقات هو الأساس النقدي وليس المحاسبي وحيث أن العناصر المكونة لهذا التدفق عامة متغيرة من فترة لأخرى فلابد من التنبؤ بسلسلة هذه التدفقات النقدية السنوية حيث أن هذه هي التي تستخدم عند عملية التقييم والمفاضلة بين الاستثمارات [2]

ويتم حساب صافي هذا التدفق النقدي السنوي عن طريق إضافة التدفقات المالية التي لا تترتب عليها خروج نقدية إلى صافي الدخل (بعد الضريبة) أي أن [3]

صافي التدفق النقدي السنوي =صافي الربح(بعد الضريبة) + الأهتلاك.

ويطلق هذا الأخير صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة

[1] نفس المرجع ص286
[2] عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قريا قص ، مرجع سابق ، ص59
[3] نفس المرجع ، ص59

3-التدفق النقدي المتبقي

التدفق النقدي المتبقي هو التدفق الناتج من انتهاء أو تسهيل المشروع ويحدث في نهاية المشروع ، ويمكن أن يؤثر على قرار الإنفاق الاستثماري ،ويمكن حسابه كالأتي[1]

التدفق النقدي المتبقي =التدفق النقدي من بيع الأصل الجديد الضريبة =مبلغ بيعالأصل الجديد(-+)الضريبة على بيع الأصل الجديد

التدفق النقدي من بيع الأصل الحالي بعد الضريبة =مبلغ بيع الأصل الحالي (+-)الضريبة على بيع الأصل الحالي

المطلب الثاني : الإدارة النقدية

تعتبر الإدارة النقدية المحور الرئيسي لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة . وعند هذه النقطة من دراستنا تظهر حيرة المدير المالي بين السيولة والربحية بكل وضوح .

أولا: أسس الإدارة النقدية

تمثل إدارة النقدية أحد المشاكل الحرجة التي تواجه المدير المالي . ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود معادلات محددة أمام المدير المالي يمكن الاستناد عليها في مواجهة الجوانب المختلفة المتعلقة بإدارة النقدية . ومن هذه الجوانب[2]:

- الأسباب التي يستند إليها الاحتفاظ بالنقدية
- كيفية استثمار الفائض النقدي
- تحديد حجم الرصيد النقدي

وتنبع المشكلة الأساسية المتعلقة بغدارة النقدية من إن النقدية تعتبر احد الأصول ذات الطبيعة الخاصة . وتؤدي الزيادة في النقدية وكذلك النقص فيها إلى مشاكل قد تؤثر على استمرار المؤسسة في مجال الإعمال او على الأقل تؤدي إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار الذي يمكن للمؤسسة إن تحققه .

فإذا كان هناك نقص في النقدية المتاحة لدى المؤسسة فإن ذلك قد يعرضها إلى المشاكل التالية[3]:

1- وجود جزء من أموال المؤسسة في صورة نقدية . وهذا يعني أن هنالك جزء غير مستثمر من أموال وبالتالي ضياع أرباح كان يمكن الحصول عليها في حالة استثمار هذه الأموال.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الأردن ، 2013م ، ص293
[2] محمود عزت اللحام وآخرون ، الإدارة المالية المعاصرة ، دار عمان الأردن ،2013م ، ص403
[3] مرجع سابق ، ص403

2- انخفاض العائد على الاستثمار في المؤسسة نتيجة لوجود جزء غير مستثمر من أموالها ،وذلك يضعف موقف المؤسسة التنافسي في مجال الإعمال.

الغاية من إدارة النقدية هي إحكام الرقابة على الموجود منه لدى المؤسسة ، وتخطيط الاحتياجات المستقبلية منه ضمانا لوجوده عند الحاجة إليه ، وضمانا لكفاءة استخدامه بشكل يوازن بين هدفي الربحية والسيولة ، ويقصد بالنقد ،الإغراض التخطيط المالي ، فانه النقد بصورته القانونية والأرصدة لأدى البنوك وشبه النقد كالودائع المالية القابلة للتسبيل السريع .

ثانيا:تحديد مستوى النقدية الأزمة

إذا تمكنا من تخفيض مستوى الرصيد النقدي ، فإن ذلك يعني ضرورة وضع هذه النقود للعمل في الأوجه المختلفة داخل المشروع ، فان لم نتمكن من استخدام هذه النقدية بطريقة تحقق عائدا كافيا ينبغي عند إذا السماح لأصحاب المشروع لإغراضهم الخاصة . من هذا يتضح إن هدفنا هو تخفيض مستوى النقدية إلى أدنى حد ممكن دون التضحية بقدرتنا على مقابلة الالتزامات عندما يحلل ميعادها[1]

ثالثا: الهدف من الإدارة النقدية

يطرح السؤال ما هو الهدف من الإدارة النقدية ؟ انه للإحكام الرقابة على المتوفر من النقود لدى المؤسسة . وذلك تخطيط احتياجات المؤسسة المستقبلية منه يفرض توفيره عندما تحتاج إليه . وتهدف الإدارة أيضا إلى ضمان كفاءة توظيفه احتياجات المؤسسة المستقبلية منه يفرض توفيره عندما تحتاج إليه . وتهدف الإدارة أيضا إلى ضمان كفاءة توظيفه بشكل الذي يحقق التوازن بين الربحية والسيولة ويثار السؤال ماهية إستراتيجية التي يجب على المؤسسة تطبيقها فيما يخص إدارة النقد هي العمل على إبطاء دفع التزاماتها الدائنة إلى أقصى ما يمكن مع مراعاة الاحتفاظ بسمعة المؤسسة الائتمانية و الابتعاد عن إضرار تمس سمعتها . ينبغي على المؤسسة أن تعمل على زيادة معدل دوران المخزون وتجنب خطر نفاذه وكذلك دفع الجهود نحو تحصيل الذمم المدينة دون التعرض للخسارة . هذا و موجبات المؤسسة التي تحتفظ دائما بعلاقات جيدة مع المصاريف لضمان استجابتهم لاحتياجات المؤسسة التمويلية إذا تطلب الأمر ذلك

[1] جميل احمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دارا لنهضة العربية، بيروت ، ص 416- 422

ولفهم هذه الاستراتيجيات التي ينبغي عليها قرارات الإدارة النقدية يتطلب توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة وهي دورة الإعمال ، دورة النقدية ومعدل دوران النقدية[1]

ويقصد بدورة أعمال المؤسسة هي الفترة الزمنية الواقعة بين شراء المواد الخام وقبض ثمنها مرورا بمراحل تصنيعها و بيعها ، فهي تساوي

متوسط بقاء البضاعة في المخازن + فترة التحصيل

وتعرف دوري النقدية هي الفترة الزمنية التي تمضي بين دفع ثمن شراء المواد الخام وقبض ثمن بيعها . أي تساوي

دورة الأعمال – فترة السداد

أي **دورة النقدية = متوسط بقاء البضائع بالمخازن + فترة تحصيل – فترة السداد**

أما **معدل دوران النقدية = 360/دورة النقدية**

ويعرف بأنه عدد المرات في السنة التي فيها يتم تحويل نقدية المؤسسة إلى قابلة للتسويق وتحصيل ثمنها.

ومن المعلوم أن من هدف الإدارة المالية في المؤسسة هو تسيير إعمال المؤسسة بأقل ما يمكن من النقدية . فالفائض النقدي إذا وجد من المتوقع أن يستخدم في سداد التزامات المؤسسة ولأغراض الاستثمار . لذلك ترتكز الشركات جل اهتمامها نحو تحديد الحد الأدنى من النقد الواجب الاحتفاظ به ويستخرج الحد الأدنى بالمعادلة التالية

الحد الأدنى للنقدية = التدفقات النقدية إلى الخارج / معدل دوران النقدية

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية .

أولا : تعريف قائمة التدفقات النقدية : هناك عدة تعار يف لقائمة التدفقات النقدية من أهمها

التعريف الأول : قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة [2]

التعريف الثاني : هي أداة هامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي ، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات المناسبة للمؤسسة ولنتائجها في المستقبل[1]

[1] محمود عزت اللحام وآخرون ، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار المالي، عمان ، طبعة 2، 2005، ص228

[2]Paramasivan C. &Subramanian:'' Financial Management", New Age International (P) Ltd., Publisher, 2009. P19

ثانيا :استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يوجد عدة جهات يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية :

الفرع الأول: استخدامات لإدارة

تظهر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلية بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أ، سندات ، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الإرباح للاحتفاظ بالنقدية

الفرع الثاني: استخدامات المستثمرين والدائنين :

تعد هذه القائمة مساعدة في عدة جهات فيما يلي:

- قدرة المؤسسة على إنتاج تدفقات نقدية ايجابية صافية
- مواجهة كل التزاماتها
- دفع حصص الأرباح للمساهمين
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي

ثالثا:أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن هدف من قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على الأساس النقدي [2] ، كما يمكن للمستخدمين تحقيق الأهداف التالية [3]

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية
- تقييم قرارات الإدارة
- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات أرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة

---

[1]J.BARRAEU et J.DELHAYE, Gestion financière, 9eme édition, paris : Dunod, 2001, P240

[2]مؤيد راضي حنفر ،غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2006م ، ص196

[3]طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 م ، ص177 - 178

رابعا:أهمية قائمة التدفقات النقدية

تكمن أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية فيما يلي[1]

- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية
- تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها
- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية
- تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المنشات وذلك لان قائمة التدفقات النقدية تستبعد تأثير استخدامات المعالجات المحاسبية

المبحث الثاني: التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول : الإطار النظري للتوازن المالي

يعد التوازن المالي في المؤسسة من أهم مقومات التي تتضمن استمرارها وتحكمها في المؤسسة من أهم مقومات التي تضمن لها استمرارها وتحكمها في نفسها إلى جانب المالي. وفقا للإمكانيات المتاحة ، ذلك بغرض تفادي جل الاختلالات في هذا التوازن .

وتعد مرحلة التوازن هي المرحلة الأساسية للإدارة المالية بدا بالميزانية للوصول إلى المؤشرات النسب المالية.

أولا: مفهوم التوازن المالي:

بدأت فكرة التوازن المالي من خلال الميزانية المالية حيث أن الإدارة المالية تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول و ذلك لبيان مدى إمكانية سداد ديونها و قدرتها على الوفاء عند تاريخ الاستحقاق من خلال الأصول على أساس أنها الأموال التي تبقى في المؤسسة أكثر من سنة.

إن هذه الأموال ستمول الاستعمالات في المدى الطويل وكذلك بالنسبة للأصول المتداولة التي تسدد الديون المؤسسة في أقصر الآجال ، الأمر الذي يحقق التوازن المالي أي التناظر الموارد المالية في الميزانية و الاستخدامات.

[1]محمد عبد العزيز خليفة وآخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز فجر للطباعة ، 1999م ، ص117

وفي تعريف أخر التوازن المالي هو أفضل معيار لتقييم الأداء المالي في المؤسسة مما يجعله الهدف الرئيسي لها لأنة يحقق الأمان للمؤسسة لتفادي العجز و التخبط لأنه بسلب من المؤسسة استقلالها المالي و ذلك باللجوء إلى الاقتراض وعدم الوفاء بالالتزامات من جهة أخرى .

ثانيا: أنواع التوازن المالي.

1. **التوازن المالي قصير الأجل** : و هو عبارة عن جزء من الموجودات المؤسسة و التي تكون على شكل سائل، وهو المعيار الأساسي الأمثل لتسيير الخزينة ، و بموجبها تحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة و ذلك لتحريك الدورة التشغيلية وتسديد الالتزامات وبتواريخ استحقاقها .[1]
2. **التوازن المالي طويل الأجل:** وتهدف المؤسسة من خلال هذا التوازن إلى التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، ومقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها.

ثالثا:أهمية التوازن المالي

و تكمن أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية في ما يلي :[2]

- ✓ تسديد جزء من الديون أو كلها في اجل قصيرة وتحقيق اليسر المالي .
- ✓ استقلال المؤسسة المالية اتجاه الغير .
- ✓ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال الدائمة .

رابعا:نظريات التوازن المالي

في ظل الأزمة المالية عام 1929 ظهر ما يسمي بالدولة المتدخلة وذلك يرجع إلى تطور وظائف الدول وانتقالها إلى النمط الأخير (نقصد الدولة المتدخلة) بعد ما كانت الدولة تعرف بالدولة حارسة (النمط الكلاسيكي) ،مما ساعد على تطور الفكر المالي فيما يخص التوازن المالي .

في الفكر المالي تقليد ينفصل كل ما هو ما لي عن كل ما هو اقتصادي ، فكان يكفي إن تساوي حجم الإيرادات العامة بالنفقات العامة أما التوازن من الناحية الاقتصادية فتتوازن بصورة تلقائية . أما في الفكر الحديث فيرتبط الجانب المالي بالجانب الاقتصادي مما يجعل التوازن المالي توازنا قياسيا .

[1] حمزة محمود الشيخي ، قرارات الإدارة المالية ، الجامعة المستنصرية ، مصر 1983، ص ، 17

[2] عفاف عبان ، تشخيص التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستير .، جامعة ورقلة ، 2012’ ص9

1. **النظرية التقليدية التوازن المالي** : كان الفكر التوازن المالي يرفض العجز أو فائض في الميزانية حيث انه كان يعتمد أساسا على توازن الميزانية . ذلك لأن عجز الموازنة يؤدي إلى الإفلاس والتضخم ، لذلك تلجأ إلى سد العجز للاقتراض أو للإصدار النقدي .

لان اللجوء للاقتراض إلى الزيادة في نفقات الميزانيات اللاحقة . مما يضطر للمؤسسة للاقتراض مجددا . كما أن الإصدار النقدي يؤذي التضخم أي الزيادة في الكتلة النقدية الذي يؤذي بدوره إلى انهيار في العملة وارتفاع الأسعار فتلجا الدولة إلى طبع النقود من جديد وهكذا كدورة ليس لها نهاية "هذا من ناحية العجز"، أما من ناحية رفض الفائض فذلك يرجع إلى مغالاة في الضرائب الدولة و كذالك الرسوم المفروضة .

حرصت جل الدول على الالتزام بقاعدة التوازن من خلال الحرص على تحقيق التوازن الحسابي بين المداخل والنفقات .

2. **النظرية الحديثة للتوازن المالي** :

يرى علماء المال في العصر الحديث أن التقليديون قد بالغوا في حجم الأخطار التي يسببها عجز الميزانية . إن تمويل العجز بواسطة القروض لا ينتج عنه بالضرورة زيادة النفقات؛ وذلك بأنه إذا تم استثمار الأموال المفترضة في مشاريع مربحة (إنتاجية) سيترتب عنها زيادة في الدخل الوطني ، مما يمكن من تسديد المبالغ المقترضة بإضافة إلى جلب فوائد لصالح المؤسسة، كما أن الإصدار النقدي لا ينجر عليه بالضرورة حدوث تضخم، حيث يمكن اللجوء إليه لمعالجة حالة انخفاض الطلب الخاص دون أن يكون له تأثيرا تضخميا على الأسعار.

كذلك فإن علماء النظرية التقليدية بالغوا في تقدير مزايا التوازن، وذلك لأنهم فصلوا الجانب المالي الميزانية عن الحياة الاقتصادية إلا في حالة عدم توازنها .[1]

المطلب الثاني : القواعد الواجب إتباعها في التوازن المالي

يسمح التوازن المالي للمؤسسة على مواصلة نشاطها المالي و يساعدها في اتخاذ قرارات التسيير. ولذلك يجب إتباع القواعد التالية وهي : أن ترتب الأصول حسب درجة سيولتها و الخصوم حسب درجة استحقاقيتها . فعندما نقابل سيولة الأصول مع استحقاقية الخصوم نصل إلى ما نسميه التوازن المالي ، وذلك من خلال إحداث التوازن بين الجهتين ، وبهذا نقول

[1] محمد حاتم عبد الكريم – مصر الوسيط في علم المالية العامة – كلية الحقوق – طباعة دارة النهضة . 1989م

إن التوازن المالي هو عبارة عن ناتج تقابل درجة سيولتها للأصول المالية التي تمتلكها المؤسسة مع الخصوم درجة استحقاق المالية التي هي على عاتق المؤسسة .[1]

أولا: قواعد عامة

ويتحقق التوازن المالي في المؤسسة تبعا لتوافر شرطين هما : السيولة و الاستحقاق .

1.السيولة :

وهي ما تميز الأصول في ميزانية وذلك بقدر كبير وتعرف السيولة على أنها نقود سائلة تقوم المؤسسة ب تمويل مختلف عناصرها المتداولة من خلالها وتوقف هذه النسبة على القيمة الكلية للأموال المتداولة . وتكون نسبة السيولة في المؤسسة مرتفعة إذا كانت المؤسسة تستطيع تحويل موجداتها بحسب طلب ، و النسبة و الحاجة و الموجودات المتداولة إلى نقديات بسرعة في أجل قصير ، وهذا الأمر يفيد المؤسسة في كسب ثقة الدائنين وعكس أيضا . وتتأثر السيولة بدرجة كبيرة بالظروف الاقتصادية بصورة مباشرة وأخرى مالية سياسية الخ ... بصورة غير مباشرة.

2.الاستحقاق :

تتميز عناصر الخصوم في الميزانية بقدر كبير من درجات الاستحقاقية وينحصر مفهوم الاستحقاق على الديون قصيرة الأجل و التي لا تفوق مدة استحقاقيتها دورة واحدة

. ويجب على المؤسسة خلال عملية الاقتراض أن تلم كل الإلمام بمصدر القروض ونوعية وذلك بهدف تحديد أولويات التسديد خاصة في حالة قربها من الإفلاس أو عند إفلاس

وتحتوي الديون قصيرة الأجل على: أوراق الدفع ، تسبيقات من طرف الزبائن، أجور ورواتب، ومبالغ الناجمة و الخاصة على الشركات ، أي أن عملية القرض تكون بثبات العقد بين طرفيه كما أن الديون تكون تجارية خاصة بتمويل الدورة الاستغلال بحيث يكون تحديدها مرتبط بتحديد دورة الاستغلال ، يكون أيضا التمويل بضم كأقساط التمويل البنكية القصيرة الأجل و الناجمة على احتياجات الاستغلال و التزاماتها.

ثانيا:مؤشرات التوازن المالي

1. **رأس المال العامل:** وهي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة الأصول قصيرة الأجل .ويلخص رأس المال العامل في مايلي: إجمالي الأصول المتداولة مطروح منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو الفائض المستعمل خلال فترة الاستغلال السابقة وهي

[1] عبد الحق أنور "الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشاة الأعمال " . كلية الاقتصاد والإدارة ، الطبعة الأولى ، 1987، ص24

موجهة لاستثمار و زيادة طاقة الإنتاجية لذلك تستخدم الموارد الدائمة في عملية التمويل بإضافة إلى استخدامات دورة الاستغلال أكثر من سنة. ويرمز له ب FR.

ويمكن حسابه في أسلوبين هما :[1]

"من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل=FR الموارد الدائمة – الأصول الثابتة

ويكون الشكل في حالة التوازن كما يلي:

الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
FRرأس المال العامل	

الشكل(1) حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

"من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل FR: الأصول المتداولة– الديون القصية الأجل

ويكون الشكل في حالة التوازن كما يلي:

الأصول المتداولة	**الديون قصيرة الأجل**
	رأس المال العامل

الشكل (2) حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

[1] مبارك لسويس ، التحليل المالي ، تحليل نظري مع أمثلة ، الطبعة 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية جزائر ، 2008 ، ص15

2. احتياج في رأس المال العامل:

نظرا للعمليات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية في دورة الاستغلال الذي ينتج عنها تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وفي الكثير من الحالات لاستطيع المؤسسة تغطية ديون الاستغلال بواسطة حقوقها ومخزنتها ويرجع سبب ذلك لوجود فوارق زمنية بين الاستغلال ويرمز لاحتياج ويحسب احتياج رأس المال العامل BFR و يحسب كما يلي:

❖ **احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة + موارد الدورة**

ويتكون BFR من نوعين هما:

❖ **احتياج رأس المال العامل للاستغلالBFRex = الأصول المتداولة – ديون الاستغلال**

❖ **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلالBFRhex =الأصول المتداولة خارج الاستغلال – ديون خارج الاستغلال**

3.الخزينةTNG:

هي عبارة عن الأموال التي تخص المؤسسة وتكون بحوزتها خلال دورة الاستغلال

تشمل كل المبالغ السائلة ، أي كل قيم الصافية للاستغلال وهي أموال جاهزة (نقدية) وفي حالة سيولة يمكن تصرف بها لمقابلة حاجات الاستغلال.

ويمكن تحديد التوازن المالي للمؤسسة من خلال الخزينة ، وتحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل FR – احتياج في رأس المال العامل BFR

كما يكن أيضا:

الخزينة = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

ثالثا: شروط التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية:

- **الشرط الأول**: $FRL > 0$ أن يكون رأس المال العامل الموجب ، ويكون ذلك في حالة تمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا ، على الموارد الدائمة أو تغطية ديونها بواسطة أصولها المتداولة من خلال صندوق والبنك.

- **الشرط الثاني:** $BFR<FR$ وهذا يعني أنه لايكفي أن يكون رأس المال العامل موجب فقط بل يجب أن يغطي احتياجات المؤسسة لدورة الاستغلال.
- **الشرط الثاني:** خزينة موجبة $TN>0$ إذا تحقق الشرطان السابقان فحتما فإن هذا الشرط محقق وذلك استنادا على علاقة التي تربط الشرط الأخير بالشروط الأخرى وهي أن : $TN = FR - BER$.

المطلب الثالث: دراسة التوازن المالي للقوائم المالية

عند وضع الأخيرة المجسدة في الميزانية المحاسبية تعطي لنا في أخير الأمر ميزانية مالية، وذلك بعدما يقوم المحلل المالي بدراسة التوازن المالي وذلك من خلال دراسة مؤشراته الثلاثة المذكورة سابقا في بحثنا.

أولا: الميزانية العامة

1. 1.تعريف الميزانية العامة: هي جدول يشمل جانبين،جانب أصول وجانب أخر للخصوم ، فجانب الأصول يتكون من أصول مرتبة حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير القيم الحقيقية للأصل ، أما في جانب الخصوم مرتبة حسب تاريخ استحقاق ومبدأ سنوية.[1]
1. 2. أهميتها: تكمن أهمية الميزانية في معرفة حلة وطبيعة المؤسسة ومقدار مالها من أصول (استثمارات) وما عليها من التزامات و ذلك من خلال مساهمتها في عملية التقرير الآلي عن طريق حساب مايلي:
   - حساب معدلات العائد.
   - تقييم هيكل رأس المال مؤسسة.
   - تقدير درجة السيولة.

[1] محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ، ط4 ، ج2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007 ، ص 317.

1. 3. العناصر المكونة للميزانية: وهي موضحة في الشكل التالي:

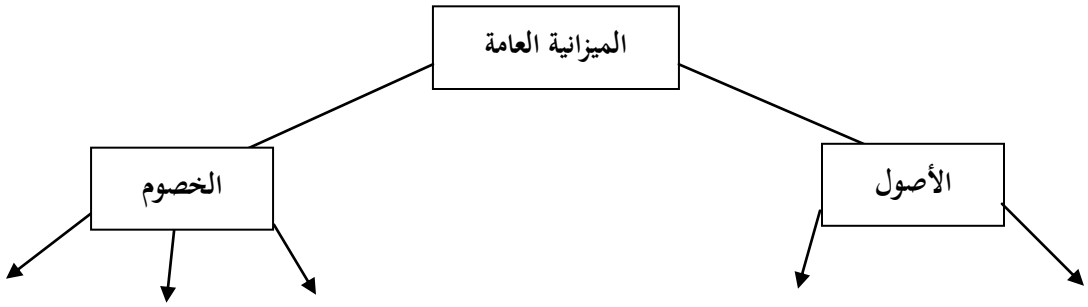

الشكل(3) العناصر المكونة للميزانية

ثانيا جدول حسابات النتائج

1. **تعريف جدول حسابات النتائج:** هي بيان لملخص الأعباء و المنتوجات خلال سنة المالية و تظهر فيه النواتج النهائية ويبين النتيجة الصافية للسنة المالية إذا كانت ربح أو خسارة و يبررها،أي أنها عبارة عن فارق بين أعباء المؤسسة نهائية و نواتجها.[1]

✓ **محتواه:** يحتوي جدول حسابات النتائج على:

" **الأعباء:** وهي الديون أو المصاريف التي على المؤسسة في النسبة المالية و لها أنواع وهي:

- أعباء التشغيلية: التكاليف الناجمة عن أنشطة عادية.
- أعباء المالية: التكاليف المرتبطة بالسياسة المالية (قروض ، تخفيضات ممنوحة).
- أعباء استثنائية : التكاليف التي لا تتعلق بالأنشطة عادية (عقوبات و غرامات).
- لضريبة على أرباحIBS: الرسوم يتحملها الجهات خاضعة لضريبة على الشركات IBS.

[1] عبد الرحمان عطية . المحاسبة المعمقة . وفق. scf دار النشر محمد مولاهم برج بوعريج الجزائر . 2011 . ص85

"الإيرادات:

- المنتوجات التشغيلية: الموارد التي تجنيها النشاط العادي.
- المنتوجات المالية: المداخيل المؤسسة من عمليات مالية مثل: عوائد الاستثمارات،فوائد قروض،سندات ممنوحة.
- المنتوجات الاستثنائية: المنتجات الناجمة أساسا من بيع الأصول.

ثالثا جدول تدفقات خزينة: هو جدول يوضح التغيرات في السيولة خلال فترة معينة،يقدم المداخيل المقبوضة ومخارج الموجودات المالية (المبالغ المدفوعة) الحاصلة أثناء السنة الماضية و المتعلقة بأنشطة التشغيلية[1].

✓ **محتواه:** يحسب فيه كل من:

- تدفقات أموال خزينة قبل عناصر الغير عادية.
- تدفقات أموال خزينة من أنشطة عملياتية.
- تدفقات أموال الخزينة أنشطة الاستثمار.
- صافي التدفقات أموال خزينة من أنشطة التمويل.
- أموال خزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية.
- المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، دار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص 289

خلاصة الفصل:

بعد الإطلاع على الموضوع يظهر لنا جلياَ مدى أساسية التدفقات النقدية ومدى أهمية التوازن المالي ومدى تأثيرهما على سمعة ونشاط المؤسسة . ولهذا نجد كل المؤسسات تضع كثير من طاقتها وخبرتها في تسيير هذا المجال البالغ الأهمية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لمؤسسة البنك

الجزائري الخارجي BEA

المبحث الأول : نظرة عامة حول عينة الدراسة :

يحتوي هذا المبحث على نظرة عامة حول العينة المقام بها الدراسة

المطلب الأول: نشأة وكالة بنك الجزائر الخارجي

نشأة وكالة بنك الجزائر الخارجي

نشأة سنة 1987 في يوم تسعة وعشرون سبتمبر مع إنشاء مؤسسات وطنية وخاصة مثل الشركة الوطنية لبيع المنتوجات البترولية NAFTAL وشركات التأمين مثلSAA,CAAT شركة التأمين الشامل وعند تعدد بعض الشركات الخاصة مثل المقاولات للبناء ومؤسسات تجارية وخدمية وصناعية

ويمارس البنك الخارجي الجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد ، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم . كما تمتد النشاطات الإقراضية له إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سون طراك وشركات الصناعات الكيماوية والبترولية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الجزائر الخارجي

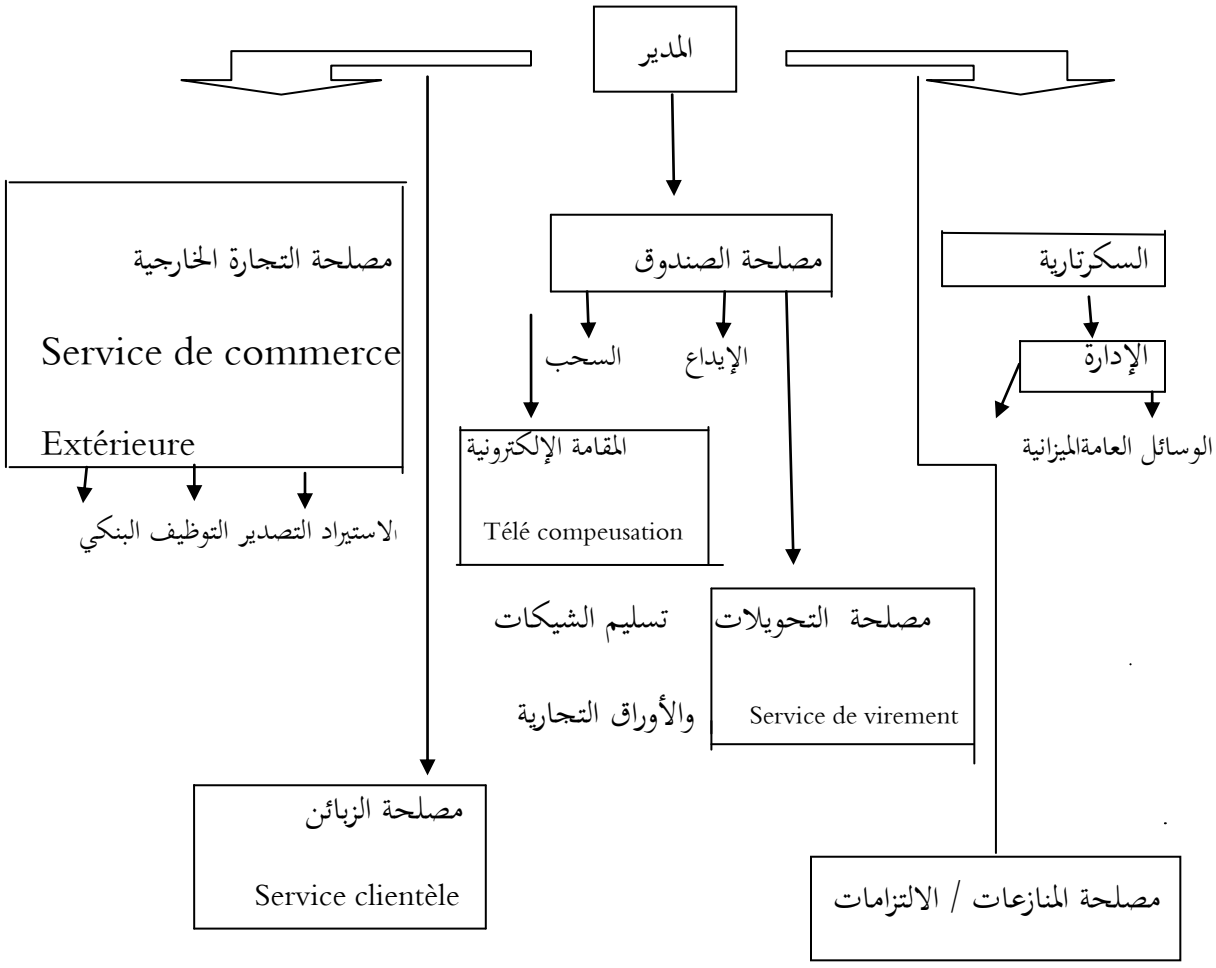

المبحث الثاني : دراسة التدفقات النقدية,.والتوازن المالي

المطلب الأول: دراسة التدفقات النقدية (FLUX de monnaie) إلى التموين البنكي Financement bancaire

دراسة تقنوا اقتصادية للمؤسسة الاقتصادية / من أجل التمويل البنكي

- حالة الصندوق situation de cause
- حالة البنك situation de banque
- حالة الزبائن situation clientèle
- حالة البريد الجاري situation compte ccp
- حالة المخزونات situation stock

الفرع الأول : حالة الصندوق stock

هي مدخلات ومخرجات المؤسسة من أموال نقدية وأوراق تجارية وشيكات مدفوعة من البنك chequeوعادتا visé ما تكون جاهزة أو جارية fonds disponible

المعالجة المحاسبية لحساب الصندوق

فتح الصندوق يوميا أي المعالجة تكون يم بوم

البيع		الشراء
	الصندوق	

أي وجود حركة محاسبية للصندوق من خلالها يمكن حصر حساب الصندوق كل يوم بقيمة مالية في حالة تحقق فائض أو قيمة معينة لا بد من إيداع versementفي حساب الشركة لدى البنك

الايدع النقدي les versement espèces

حمل النقود من الصندوق وإيداعها في حساب البنك (الشركة)

الشركة / المؤسسة

الشركة / المؤسسة	البنك
تدفق نقدي من حساب الصندوق إلى حساب البنك (الشركة)	عملية مالية opération bancaire Opération de versement من صندوق البنك إلى حساب الشركة

الإيداع النقدي في حالة غير جاهزة

هي الشيكات والأوراق التجارية وعادتا ما تكون شيكات مؤشرة من البنك تسمى chèque de banque الأموال المودعة في حساب البنك للشركة

إعداد وضعية الإيداع Bulletin de versement espèce pour la banque

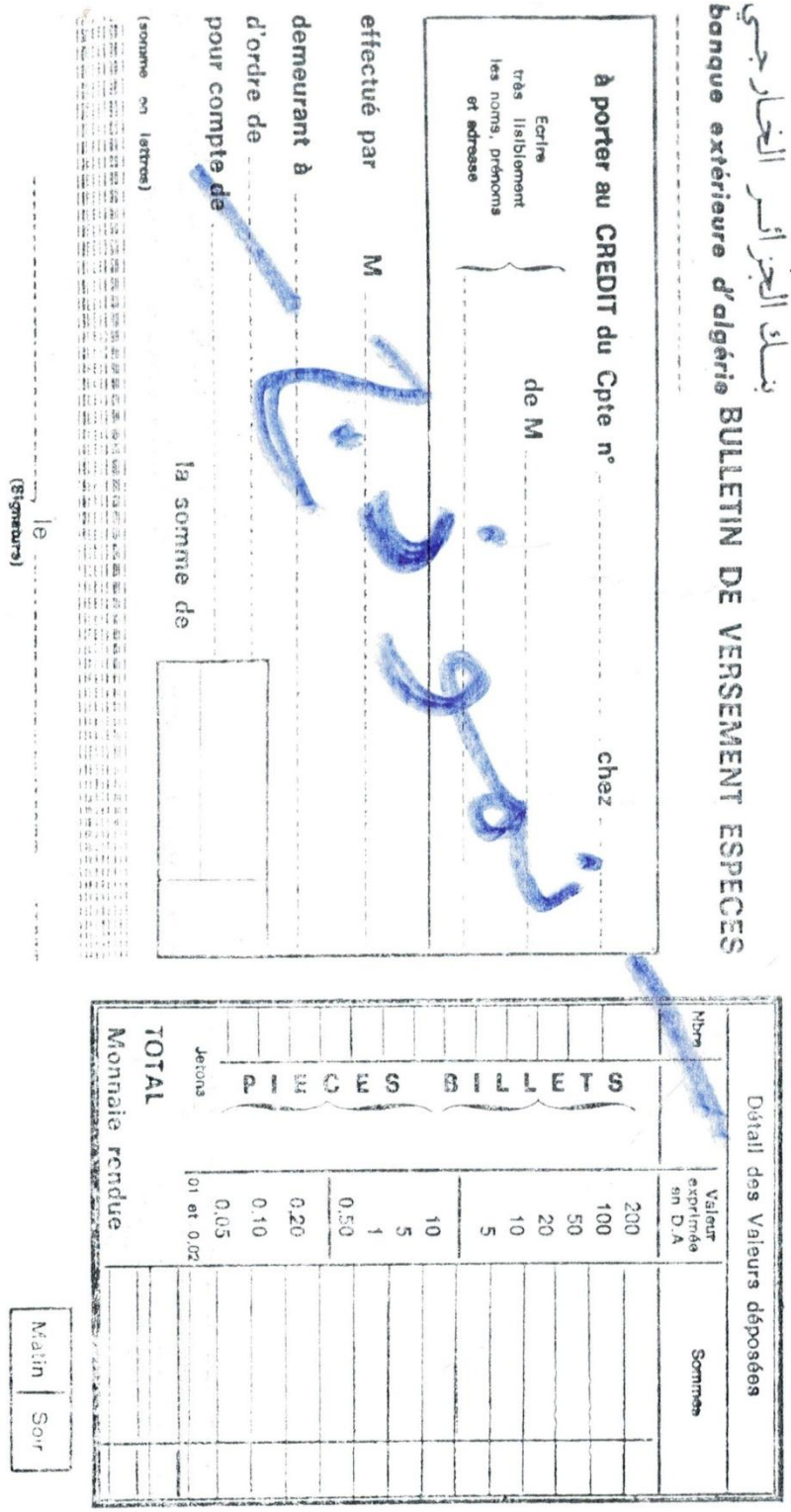
بنك الجزائر الخارجي
banque extérieure d'algérie BULLETIN DE VERSEMENT ESPECES

à porter au CREDIT du Cpte n° ..... chez .....

Ecrire très lisiblement les noms, prénoms et adresse

de M .....

effectué par M .....

demeurant à .....

d'ordre de .....

pour compte de .....

la somme de

(somme en lettres)

le .....

(Signature)

Détail des Valeurs déposées

	Nbre	Valeur exprimée en D.A	Somme
BILLETS		200	
		100	
		50	
		20	
		10	
		5	
PIECES		10	
		5	
		1	
		0.50	
		0.20	
		0.10	
		0.05	
Jetons		01 et 0.02	
TOTAL			

Monnaie rendue

Matin | Soir

ملحق رقم(1) :كشف الأموال المودع في الحساب الجاري البنكي لدى الزبون

في الأموال المودعة في حساب البنك في شكل أموال غير جاهزة

1- شيكات

2- الأوراق التجارية السندية butin à ordre

إعداد جدول تسليم الشيكات والأوراق التجارية tableau de remise de cheque

الفرع الثاني : حالة *البنك la banque

لكل مؤسسة تجارية أو صناعية لديها حساب جاري تجاري على مستوى البنك مهما كان نوع هذا البنك Cambute Courant Bancaire ويرمز له بالرمز CCB

يكون على مستوى البنك دائما حساب دائن وعند الزبون حساب مدين تودع فيه كل التدفقات النقدية سواء على شكل نقود (أموال سائلة أو جاهزة) أو حسابات الغير جاهزة كالأوراق التجارية les Billets a ordre أوالشيكات المستلمة أو المحصلة ، أو مؤشرة عند البنك تسمى

(lecheque vise) أو (le cheque de banque)

أي مضمونة عند الدفع ،تندرج من الناحية المالية تحت طائلة التدفقات النقدية أو المالية les flux monétaires

إيداع (versement)

سحب (retrait)

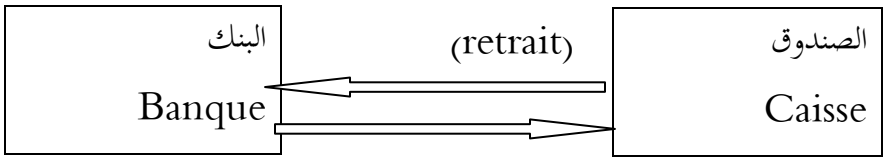

على مستوى البنك يأخذ التدفق النقدي نوعين من العمليات

1. عملية الإيداع le versement espèce المذكور سلفا أنظر الملحق رقم (2).

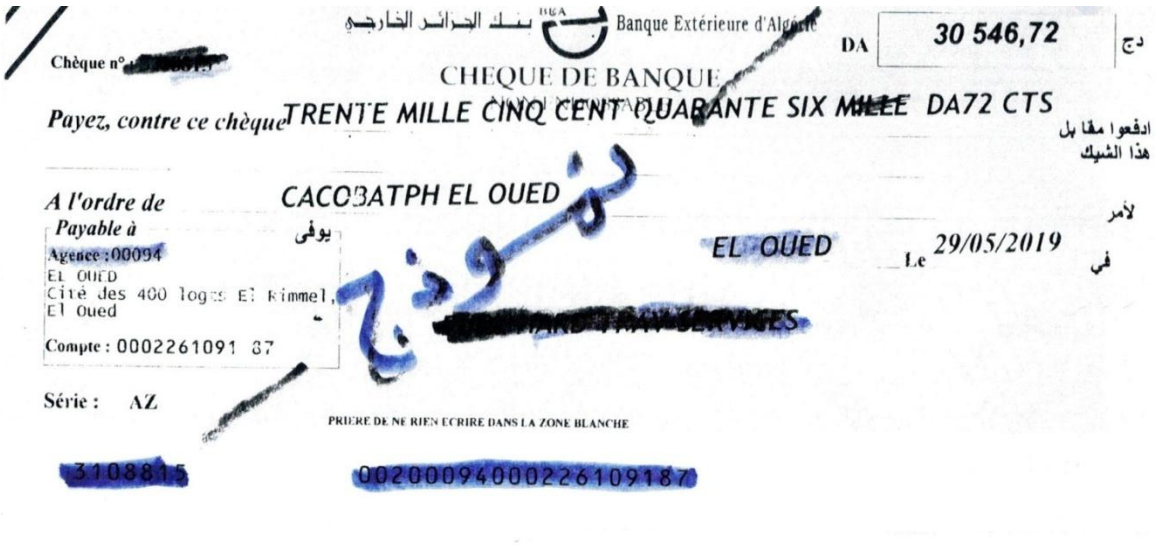
بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieure d'Algérie

Chèque n°

DA 30 546,72 دج

CHEQUE DE BANQUE

Payez, contre ce chèque TRENTE MILLE CINQ CENT QUARANTE SIX MILLE DA72 CTS ادفعوا مقابل هذا الشيك

A l'ordre de CACOBATPH EL OUED لأمر

Payable à يوفى

Agence :00094
EL OUED
Cité des 400 logts El Rimmel,
El Oued

Compte : 0002261091 87

EL OUED Le 29/05/2019 في

نموذج

Série : AZ

PRIERE DE NE RIEN ECRIRE DANS LA ZONE BLANCHE

3108815 00200094000226109187

ملحق رقم(2): نموذج شيك بنكي مضمون او مؤشر من طرف البنك

BORDEREAU des CHÈQUES payables SUR.....

remis à la **banque extérieure d'algérie,** le.....

Numéro du Compte - Nom et Adresse ou Cachet de la Maison ou empreinte ADREX

Par:
Cpte N°

NB - La BANQUE EXTÉRIEUR D'ALGÉRIE décline toute responsabilité au cas où la présentation et le protêt des chèques n'auraient pu être fais dans les délais impartis par la loi.

Dans le montant est à porter au CRÉDIT de son compte et sera disponible seulement après encaissement définitif des dits chèques.

	ETABLISSEMENTS PAYEURS		SOMMES
	NOMS	ADRESSES	
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			
14			
15			

Sommes en toutes lettres TOTAL.....

Signature,

Nos clients sont priés de BARRER les chèques faisant l'objet de leurs remises

Si vous désirez garder trace du détail de vos remises, vous pouvez remplir ce bordereau en deux exemplaires et conserver l'un d'eux

ENAG - ULC - Algéria B.E.A. 1506

ملحق (3): تسليم الشيكات والاوراق

2. عملية السحب le retrait espèce وتتم بواسطة شيك أي سحب النقود من حساب البنك وهذا ما يسمى بالتدفق النقدي le flux monétaires على مستوى الحساب الجاري البنكي لفائدة صاحب الحساب أو لأمر أي شخص آخر.

الفرع الثالث : حالة *الزبائن la clientèleأو le clients

هم جمهور العملاء المدانون لدى المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة يندرج في المخطط المحاسبي القديم تحت حساب 470 وعلى مستوى النظام المحاسبي الجديد 411 .أي عملية تجارية على الآجال a terme أموال غير جاهزة محجوزة عند الزبائن لم يحل آجالها بعد تبقى تحت طائلة التدفق النقدي الجامد أو الغير جاهز وتسمى ب: les flux monétaires indisponible من الناحية المالية نظرة التحليل المالي على مستوى البنك عند تقديم تمويل بنكي أي

(financement bancaire) لمؤسسة اقتصادية يندرج هذا النوع تحت طائلة التدفقات النقدية / نظرة المؤسسة والخزينة أي trésorerie / نظرة البنك أو التحليل المالي وتستند عملية تسوية حسابات الزبائن عادتا بشيكات على الآجال أو أوراق تجارية بالآجال ،قد تودع للحسم في حساب البنك للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة

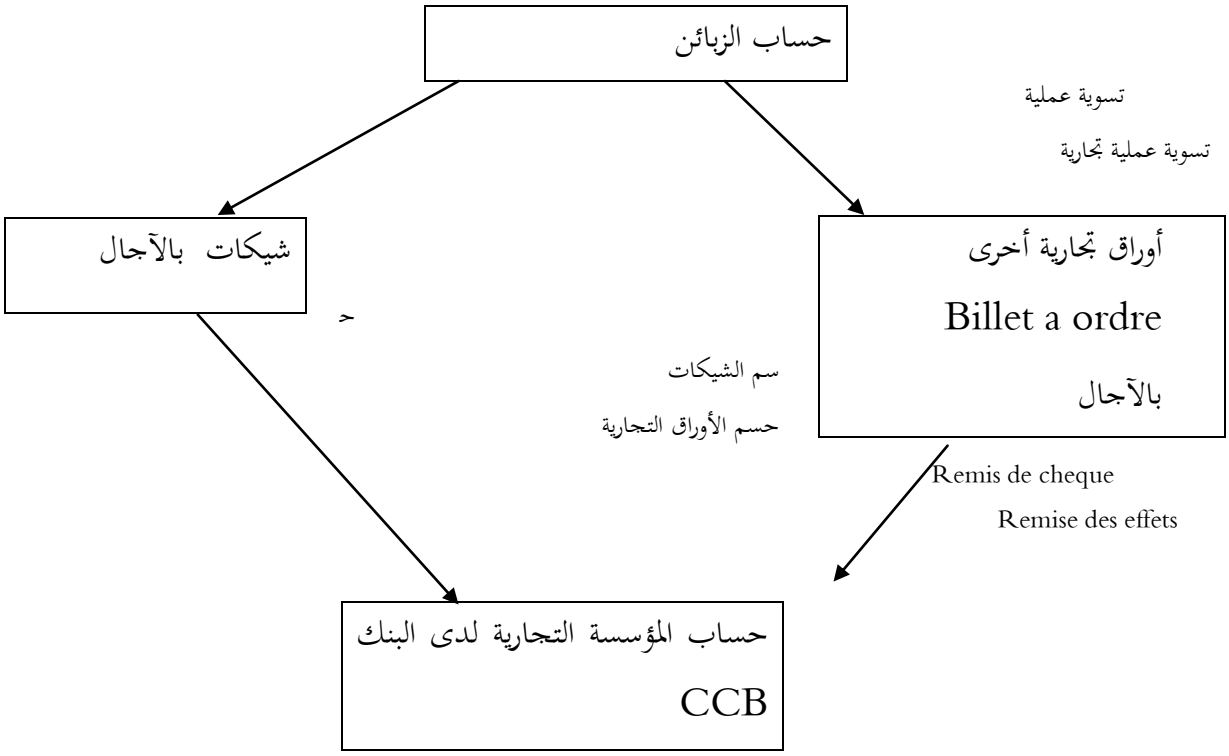

إذا تمت عملية حسم الأوراق التجارية والشيكات على مستوى محفظة البنك تسمى في المصطلح المالي Le porte feuille de banque لفائدة حساب المؤسسة الاقتصادية أي تمت فصل عملية الحسم أي تبين مصير الورقة التجارية أو الشيك Le sert de cheque في هذه الحالة ندرج العملية تحت طائلة التدفق النقدي الجاهز على مستوى حساب المؤسسة الاقتصادية في حسابها البنكي(CCB)

أما إذا لم يتم حسم الأوراق التجارية والشيكات الآجلة يكون التدفق النقدي جامد وعملية المخاطرة قريبة للمؤسسة (نظرة التحليل المالي البنكي) .

الفرع الرابع : حالة *الحسابات الجارية البريدية comptes courant postale أي CCB

تكون عادتا دائما أموال جاهزة أوعلي شكل ودائع ضمن التدفق النقدي الجاهز .

الفرع الخامس : حالة *المحزونات Les stock

هي القيم النقدية أوالمالية لجميع السلع أو المواد الأولية في جميع مخزونات المؤسسة الاقتصادية لم تتحول بعد إلى سيولة نقدية جاهزة إلا بعد إتمام عملية البيع أو التحويل الصناعي.

المطلب الثاني : التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية :équilibre financier

نقطة استقرار المؤسسة ماليا عند تساوي مجموع الإيرادات ومجموع التكاليف يسمى بحالة الاستقرار (situation de stabilité)

∑Recettes=∑changes

Recette= الإيرادات

Défonce/Changes

نقطة التوازن تتضح من ناحية التحليل المالي للمؤسسة عند دراسة وتحليل كل المصاريف أي إعداد جدول لهذا الفرض تسمى ب

états de recette +états de changes

. المصاريف المباشرة change direct

. المصاريف الغير مباشرة change in directe

. إيرادات الاستغلال Recette dexplitatas

إيرادات خارج الاستغلال Recette hors dexplitatas

ونظرة البنك من الناحية المالية ترتكز على جدول حسابات النتائج .

tableau de cyetes du résultat

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا المتعلقة بالتدفقات النقدية والتوازن المالي لدى مؤسسة البنك الجزائري الخارجي تمكنا من الوصول إلى ما يلي

- يحقق البنك الخارجي الجزائري نقطة استقرار المؤسسة ماليا عند تساوي مجموع الإيرادات ومجموع التكاليف يسمى بحالة الاستقرار
- يوجد حركة محاسبية للصندوق من خلالها يمكن حصر حساب الصندوق كل يوم بقيمة مالية تسمى لدى الشركة تدفق نقدي ولدى البنك عملية مالية
- أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في السيولة وأنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي

الخاتمة

تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى تأسيس بناء متكامل لها وذلك لتضمن بقائها واستمرارها في نشاطها ومنافسة المؤسسات الأخرى لتضمن مكانة في السوق لتحقيق أهدافها . وبذلك يعد كل من التدفقات النقدية والتوازن المالي من أهم العناصر المساهمة في ذلك فالأول يضبط العلاقات بين المؤسسة ومختلف أعوانها الاقتصاديين حيث يعتبر همزة وصل بينها من خلال حركة خروج النفقات ودخول الإيرادات ، أما الثاني فيعد عنصر الأكثر أهمية فهو يسعى إلى تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات كي لا يكون عجز في المؤسسة لأن العجز يؤثر بالسلب عليها فهو يساعد المؤسسة على ضبط نفقاتها وإيراداتها

وانطلاقا من كل ذلك قمنا بإسقاط هذا الموضوع على مؤسسة البنك الخارجي بغرض دراسة وضعية التدفقات النقدية والتوازن المالي ومعرفة مدى مكانتها في المؤسسة

بعد المجهودات المبذولة وصلنا إلى العديد من النتائج التي نحاول من خلالها إجابة على فحوى الإشكالية ، كما يمكن تبيين صحة الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والاقتراحات والآفاق وهي موضحة كما يلي:

أولا نتائج البحث

النتائج النظرية :

- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية
- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على الأساس النقدي
- تحصل المؤسسة على التوازن المالي عندما تكون اصولها تساوي خصومها

النتائج من الجانب الميداني :

- أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في السيولة وأنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي
- يمكن حصر حساب الصندوق كل يوم بقيمة مالية تسمى لدى الشركة تدفق نقدي ولدى البنك عملية مالية

- لكل مؤسسة تجارية أو صناعية لديها حساب جاري تجاري على مستوى البنك كل التدفقات النقدية تودع فيه.

ثانيا : التوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وصلنا الى جملة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن ان تكون مفيدة مستقبلا وهي

- على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار الموازنة بين السيولة والربحية لتنشيط دورة المشروع
- ضرورة اللجوء الى زيادة مساهمين في شركة أو لجوء الى البنك الذي تتعامل معه لتوفير مصادر اخرى للاموال
- يمكن اعادة استثمار الاموال المقترضة في مشاريع مربحة يترتب عنها زيادة في الدخل الوطني وجلب فوائد لصالح المؤسسة

أفاق الدراسة :

تناولنا في تقرير التربص هذا التدفقات النقدية والتوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية ومن خلال دراستنا لاحظنا أن هذا الموضوع يتوفر على عديد من الجوانب المهمة التي لم يكن من الممكن التطرق لها في بحثنا نظرا لمحدودية الدراسة ولعل من أهم ما يمكن تطرق له مستقبلا هو ما هي السياسات التي يمكن إتباعها لقضاء أو تحقيق العجز المالي في المؤسسة

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- حجازي محمد ، قوائم التدفقات النقدية ، الاطار الفكري والتطبيق العملي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
- تانيا قادر عبد الرحمن ، انوار ضياء عبد الكريم ، غازي عبد العزيز ، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف (دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات ألاثاث المنزلي)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد 01 العدد 02، 2006م .
- عدنان هاشم السمرائي ، الادارة المالية (المدخل الكمي) ، دار زهران ، عمان ، الاردن ، 1997.
- عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص ، اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر 2004 .
- جميل احمد توفيق ،أساسيات الادارة المالية ، دار انة لنهضة العربية ، بيروت .
- مؤيد عبد الرحمن الدوري حسين محمد سلامة ، أساسيات الادارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الاردن ، 2013م
- مؤيد عبد الرحمن الدوري محمد سلامة، اساسيات الادارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الاردن ، 2013م
- محمود عزت اللحام وآخرون ، الإدارة المالية المعاصرة ، دار عمان الأردن ،2013م ،
- جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دارالنهضة العربية، بيروت بدون سنة نشر
- محمود عزت اللحام وآخرون ، الادارة المالية المعاصرة، دار الاعصار المالي، عمان ، طبعة 2، 2005،

- مؤيد راضي حنفر ،غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2006م .
- طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 م .
- محمد عبد العزيز خليفة وآخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية ، الجزء الاول ، القاهرة ، مركز فجر للطباعة ، 1999م .
- حمزة محمود الشيخي، قرارات الادارة المالية ، الجامعة المستنصرية ، مصر 1983.
- عفاف عبان ، تشخيص التوازن المالي بإستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستر،جامعة ورقلة ، 2012 .
- د. محمد حاتم عبد الكريم – مصر الوسيط في علم المالية العامة – كلية الحقوق – طباعة دارة النهظة . 1989 .
- عبد الحق انور "الادارة المالية واتخاذ القرارات بمنشاة الاعمال " . كلية الاقتصاد والادارة ، الطبعة الاولى ، 1987 .
- مبارك لسويس ، التحليل المالي ، تحليل نظري مع أمثلة ، الطبعة 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية جزائر ، 2008 .
- محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ، ط4 ، ج2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007.
- عبد الرحمان عطية . المحاسبة المعمقة . وفق. scf دار النشر محمد مولاهم برج بوعريجالجزائر . 2011 .
- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، دار الجامعية ، مصر ، 2005

الكتب باللغة الفرنسية:

- Paramasivan C. &Subramanian:'' Financial Management", New Age International (P) Ltd., Publisher, 2009..
- J.BARRAEU et J.DELHAYE, Gestion financière, 9eme édition paris : Dunod 2001

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- حجازي محمد ، قوائم التدفقات النقدية ، الاطار الفكري والتطبيق العملي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
- تانيا قادر عبد الرحمن ، انوار ضياء عبد الكريم ، غازي عبد العزيز ، العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف (دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات ألاثاث المنزلي)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد 01 العدد 02، 2006م .
- عدنان هاشم السمرائي ، الادارة المالية (المدخل الكمي) ، دار زهران ، عمان ، الاردن ، 1997.
- عبد الغفار حنفي ورسمية زكى قرياقص ، اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى ، الدار الجامعية ، مصر 2004 .
- جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دار انة لنهضة العربية ، بيروت .
- مؤيد عبد الرحمن الدوري حسين محمد سلامة ، أساسيات الادارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الاردن ، 2013م
- مؤيد عبد الرحمن الدوري محمد سلامة، اساسيات الادارة المالية ، دار الراية ، عمان ، الاردن ، 2013م
- محمود عزت اللحام وآخرون ، الإدارة المالية المعاصرة ، دار عمان الأردن ،2013م ،
- جميل احمد توفيق ، اساسيات الادارة المالية ، دارالنهضة العربية، بيروت بدون سنة نشر
- محمود عزت اللحام وآخرون ، الادارة المالية المعاصرة، دار الاعصار المالي، عمان ، طبعة 2، 2005،

- مؤيد راضي حنفر ،غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان ، 2006م .
- طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 م .
- محمد عبد العزيز خليفة وآخرون ، شرح معايير المحاسبة المصرية ، الجزء الاول ، القاهرة ، مركز فجر للطباعة ، 1999م .
- حمزة محمود الشيخي ، قرارات الادارة المالية ، الجامعة المستنصرية ، مصر 1983.
- عفاف عبان ، تشخيص التوازن المالي بإستخدام جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماجستر ، جامعة ورقلة ، 2012 .
- د. محمد حاتم عبد الكريم – مصر الوسيط في علم المالية العامة –كلية الحقوق – طباعة دارة النهظة . 1989 .
- عبد الحق انور "الادارة المالية واتخاذ القرارات بمنشاة الاعمال " .كلية الاقتصاد والادارة ، الطبعة الاولى ، 1987 .
- مبارك لسويس ، التحليل المالي ، تحليل نظري مع أمثلة ، الطبعة 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية جزائر ، 2008 .
- محمد مطر ، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ، ط4 ، ج2 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007.
- عبد الرحمان عطية . المحاسبة المعمقة . وفق . scf دار النشر محمد مولاهم برج بوعريج الجزائر . 2011 .
- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة ، دار الجامعية ، مصر ، 2005

الكتب باللغة الفرنسية:

- Paramasivan C. & Subramanian:'' Financial Management", New Age International (P) Ltd., Publisher, 2009..

📖 J.BARRAEU et J.DELHAYE, Gestion financière, 9eme édition paris : Dunod 2001